

النساء السود يشاركن في صناعة التاريخ الحديث للولايات المتحدة

والداي وأجدادي، ولا يمكنني ترك ذلك الإرث لأولادي". وترتبط كارول فوي سيرتها الذاتية (تخرجت من معهد فيرجينيا العسكري وعملت محامية عامة) باستراتيجيتها السياسية. وقالت "هناك تقاطعات قائمة من واحدة من أفقر المجتمعات في ولاية فرجينيا" والأفكار السياسية سنتاتي من جميع الناحيتين من الطبقة العاملة والمتوسطة. وقالت كار إن الهدف التالي هو أن تتلاءم قوة النساء السود التصويتية مع تمثيلتهن.

ويبدأ الكونغرس هذا العام بتسجيل 25 امرأة سوداء من أصل 435 عضواً في مجلس النواب، وتشغل النساء السود منصب رئيسات لبلديات في سبع من أكثر 100 مدينة من حيث عدد السكان في الولايات المتحدة، مقارنة بواحدة قبل أقل من عقد. وتضاعف عدد النساء السود في المجالس التشريعية للولايات تقريبا خلال عقدين من الزمن، إلى أكثر من 4 في المئة. وأضافت كار "يمكننا الاحتفال، لكننا ما زلنا نذكر العمل الذي يجب القيام به".



جينيفر ماكليان
لم يكن هناك الكثير من الأمثلة على النساء السود في السلطة

وتبرز الحملات القوية من النساء السود في وقت مبكر جدا مقارنة بالسنوات السابقة، وفي 2017، بينما كانت أبرامز تستعد لأول محاولة لها لنيل منصب حاكم جورجيا، جندت أبرامز حملة مناصرة في حزب الولاية إحدى زميلاتها المشرعات في الولاية، وهي امرأة بيضاء، لمواجهةها. وقالت أبرامز فينيستاستشارة الديمقراطية السوداء البارزة وحليفة أبرامز "كان يجب أن يشعروا بالخجل لقد أثبتت أنهم جميعا مخلوقون".

هزمت أبرامز خصمها الأساسي المخبر بيدويا. وبعد فترة وجيزة، دعاها الزعيم الديمقراطي في مجلس الشيوخ تشاك شومر للترشح للمجلس. ورفضت لكنها اقترحت القس رافائيل وارنوك، وفاز وارنوك، وهو رجل أسود، تقبلت على زميله الأبيض، السناتور الديمقراطي جون أوسوف. ومع اقتراب 2022، يعلق الديمقراطيون في جورجيا الأمل على أبرامز - التي من المتوقع أن تخوض المناقصة - وحذا الديمقراطيون الوطنيون حذوهم في التوظيف والتأييد في مجلس الشيوخ.

ويبدو أن نزع حملة الديمقراطيين في مجلس الشيوخ عازمة على أن تكون أكثر تعقلا بشأن التأييد في عام 2022، بدلا من تعيين المرشحين المفضلين علنا في وقت مبكر.

ومع حلول 2020، دعمت اللجنة الديمقراطية في ولاية كارولينا الشمالية كاليانغهام، وهو أبيض معتدل، على المتنافسين الآخرين، بما في ذلك سميت، وخسر كاليانغهام، الذي اعترف بعلاقة خارج الزواج في الشهر الأخير من الحملة، 1.8 نقطة أو ما يقارب 100 ألف صوت، وخسرت بيسلي، التي كانت آنذاك رئيسة قضاة المحكمة العليا، محاولة إعادة انتخابها في نفس الانتخابات العامة بأكثر من 400 صوت.



طموح متزايد للوصول إلى السلطة

● اتلانتا (الولايات المتحدة) - تتذكر جينيفر ماكليان عضو مجلس الشيوخ عن ولاية فرجينيا حياة والديها، وكيف عاشت السود من سكان فيرجينيا من الفصل العنصري وصدمة حركة الحقوق المدنية وانتصارها، وتنتظر إلى الحكومة على أنها "قوة لتحسين حياة الناس" ولكنها أيضا "قوة تضطهد البعض وتهشم الآخرين". وعلى الرغم من اهتمام ماكليان بالوظيفة العمومية، إلا أن المسار السياسي لم يكن واضحا أمامها في ظل انعدام القدوة الملهمة التي تجعلها تخوض غمار السياسة.

وقالت ماكليان البالغة من العمر 48 عاما "لم يكن هناك الكثير من الأمثلة على النساء السود في السلطة، لكن الوضع الآن في ولاية فرجينيا مختلف تماما عما كان في الماضي". ويكشف صعود ماكليان مع جينيفر كارول فوي القوة السياسية الصاعدة للنساء السود، والمسار الطويل للانتصارات الديمقراطي، فقد برزت النساء السود مؤخرا كسياسيات ومحتملات مسؤوليات، من نائب الرئيس كامالا هاريس إلى رئيسات بلديات في اتلانتا وشيكاغو وسان فرانسيسكو.

وتحاول ماكليان وكارول فوي، المحامية العامة البالغة من العمر 39 عاما، كسر حاجز آخر من خلال أن تجعل أول امرأة سوداء تفوز بمنصب الحاكم في الولاية. وهناك الكثير من النساء السود الموجودات أيضا في المناصب المحلية والتشريعية ولكن في المكاتب على مستوى الولاية التي لا تزال أرضية جديدة للنساء من الأقليات العرقية في الولايات المتحدة.

وقالت غليندا كار، المؤسسة المشاركة لمؤسسة هابر هابيتس فور أميركا، التي تدعم المرشحات السود "إننا نطبخ قيادة النساء السود ونرى أنهن في كل ورقة اقتراع بحيث تكون طبيعية ثانية للناخبين".

وبالإضافة إلى ولاية فرجينيا، تترشح امرأتان سوداوان لعضوية مجلس الشيوخ الأمريكي من ولاية كارولينا الشمالية في العام 2022، وهما رئيسة المحكمة العليا السابقة في الولاية شيري بيسلي والمشرعة السابقة إيريسا سميت، وبالشراكة لفولوريدا، فتترشح النائب الأمريكية فال ديمينغز لمقعد السناتور الجمهوري ماركو روبيو، أما في جورجيا، فمن المتوقع أن ترشح الناشطة في مجال حقوق التصويت والزعيمة التشريعية السابقة ستايسي أبرامز لمنصب الحاكم في 2022.

وقال ستيف شال، الخبير الاستراتيجي الأبيض الذي ساعد الرئيس باراك أوباما على الفوز بفولوريدا مرتين، إن الإجماع المتزايد على أن النساء السود يمكن أن يجمعن التحالف المثالي للديمقراطيين للانتخابات على مستوى الولاية.

وأضاف "هذه هي الخطوة التالية لما بعد أوباما. يمكنهن إعادة بناء هذا التحالف تماما مثل أي شخص آخر". وقالت المرشحات في فرجينيا إن النساء السود هن الأمثل في الوقت الحالي.

وقالت ماكليان عندما شاهدت فيديو جورج فلويد، وهو رجل أسود يموت تحت ركلة ضابط شرطة أبيض في مينيسوتا العام الماضي "سئمت من خوض نفس المشاجرات التي خاضها

المرأة المصرية تعبر مصداق طريقها نحو منصة القضاء

بدء عمل العنصر النسائي في مجلس الدولة تحقيق للمساواة بين الجنسين



تقلد المرأة منصبا في مجلس الدولة حق يكفله الدستور

على مبادئ القانون المصري في "عدم التعقيب على أحكام القضاء والتدخل في شؤون الهيئات المستقلة"، ويواجه تعيين القضاة من جنس النساء جدلا كبيرا في مصر منذ سنوات ما قبل ثورة يناير 2011.

وفي العام 2007 أصدر مجلس القضاء الأعلى المصري قرارا بتعيين 31 قاضية لأول مرة في تاريخ البلاد، وتباينت مواقف القضاة و علماء الدين بين مؤيد للقرار يرى فيه نقلة مستحقة والزمنا بمبدأ المساواة في العمل، وبين معارض يعتبر الخطوة تحديا لتعاليم الدين وتقاليد المجتمع الإسلامي واستجابة للضغوط الغربية.

وقال المستشار أحمد مكي نائب رئيس محكمة النقض إن علماء الدين يجرمون تولى المرأة منصب القضاء. لكنه شدّد في الوقت نفسه على ضرورة إعادة ترتيب أولويات الفقه السياسي الحالي لأنه وضع في عصر مغاير عن العصر الذي نعيشه الآن.

كما اعترض على تعيين القاضيات الجددات من هيئتي النيابة الإدارية (تختص بالتحقيق في مخالفات الجهاز الإداري للدولة) وقضايا الدولة (تضم محامين يتولون الدفاع أمام القضاء عن إدارات الدولة والحكومة)، وقال مكي "هذا ليس الباب الطبيعي لدخول المرأة إلى القضاء، فالمفروض أن تدخل عن طريق النيابة العامة، وهو ما لم يحدث".

وبالمقابل رفض الدكتور عبدالمعطي بيومي استناد العقيدة والفلسفة وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ما ذهب إليه المستشار مكي، وقال "هذه ثقافة خاطئة علينا ترسيدها لا الاستسلام لها، كما أنها ثقافة دخيلة على الإسلام الذي شهد وجود المفتيات والدايات منذ زمن النبوة".

وفي ظل وجود كفاءات جديرة بتبوؤ مناصب قضائية، ما زالت قيادات العمل النسائي في مصر تسعى وتطالب بهذا الحق الدستوري وتحاول مواجهة الحجج والادعاءات بعدم مقدر المرأة على تولى هذا المنصب، وتدعم مؤسسة المرأة الجديدة حق النساء في تولى مناصب القضاء.

ومن المفارقات أن تنحصر نسبة القاضيات المصريات في 0.5 في المئة بمجموع 69 قاضية وأول قاضية في العالم العربي كانت مصرية وهي إنصاف البرعي التي أضحقت قاضية في العام 1958.

وحسب منشور لمجلة "المصور" في عددها الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 1958، فإن المحامية إنصاف البرعي هي أول امرأة في العالم العربي تقلد منصب قاضية، بعد أن تقدمت في العام نفسه بطلب إلى مجلس القضاء الأعلى لتعيينها كقاضية في الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) إبان الوحدة التي أعلنت في 22 من فبراير في العام 1958، وقد وافق المجلس على تعيينها في محاكم الأحداث في سوريا، وهي المحاكم المختصة بالنظر في قضايا الأحداث القاصرين، أي من هم دون الثامنة عشرة.

المصرية التي دعت إلى التوقيع على الوثيقة، إن التسجيل الإلكتروني للتقدم إلى الوظائف القضائية في مجلس الدولة لا يقبل استكمال الإجراءات عندما يتبين من رقم الهوية الوطنية أن المتقدم للوظيفة امرأة.

وتساءل جمال "كيف يمكن لخريجات في كليات الحقوق أصبحن متميزات في عملهن وبعضهن بتنّ يدرّسن القانون في الجامعات ألا يتمكّن من التقدم إلى الوظائف القضائية من الأساس؟".

وفي اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس طلب الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي من وزير العدل عمر مروان بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء ومجلس الدولة، الاستعانة بالمرأة فيهما "تفعيلا كاملا للاستحقاق الدستوري بالمساواة وعدم التمييز".

وتبعها بإيام أعلن مجلس الدولة عن تعيين أعضاء من السيدات، لكن نقلا من هيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة، من دون فتح الباب لمزيد من النساء للتقدم.

ويقول جمال إن المؤسسة تطمح لجمع أكبر عدد ممكن من التواقيع على وثيقة أخية المرأة في المناصب القضائية لإرسالها إلى رئيس الجمهورية للمطالبة باستجابة غير منقوصة وفتح الباب لتوظيف نساء جددات.

وكانت أمنية جاد الله مؤسسة مبادرة "المنصة حقها" قد أكدت أنها ستقاضي مجلس الدولة لأنه لم يفتح الباب للمزيد من النساء، وأن شروط التعيين "أكثر تشدداً من تلك التي تطلب في العادة لتعيين الذكور".

وكانت الشروط التي أعلنتها مجلس الدولة قبل نحو شهرين قد تضمنت حصول المتقدمات في الشهادة الجامعية على درجة جيد جداً على الأقل، والعليا، وأن تكون المتقدمة تشغل منصب وكيل النيابة الإدارية من الفئة الممتازة أو نائب بهيئة قضايا الدولة.

وكانت جاد الله قد تقدمت بطلب عام 2014 للانتحاق بالسلك القضائي ورفض طلبها، كما رفضت الدعوى القضائية التي رفعتها في الشأن نفسه.

وجاء في قرار المحكمة بالرفض "إن لعوامل البيئة وأحكام التقاليد وطبيعة الوظيفة ومسؤولياتها شأن كبير في توجيه السلطة الإدارية الوجهة التي تراها محققة للمصلحة العامة، ومتفقة مع حسن انتظام المرفق العام، وليس في ضوء هذه الاعتبارات إخلال بمبدأ المساواة المقرر دستورياً".

وتوضح أمنية أن الحديث في الأمر صعب لأنها تحاول الجمع بين نشر قضية تولى المرأة المناصب القضائية وفي الوقت نفسه تحاول الحفاظ

جهة تشير الاعراف والعادات والتقاليد إلى أن المرأة تصلح لمهام دوناً عن غيرها. ومن جهة أخرى جاءت موجة التدبير والتطرف التي هبت على مصر في أواخر سبعينات القرن الماضي لتضفي هالة دينية على العادات الرجعية فتكسبها شرعية وقبولاً مجتمعياً تحول خلال السنوات إلى مقاومة من الشارع للتطور، ودفاع مستميت من أجل دفع المرأة مراحل إلى الوراء.

وأكد الإعلامي إبراهيم عيسى أن العالم يمكن السيدات في مجال القضاء، وأن 54 في المئة من القضاة في العالم سيدات يعني تقريبا أن نسبة القاضيات أكثر من النصف، بينما تقل النسبة في مصر عن 1 في المئة مستشهدا ببعض النسب في دول أوروبا، كبريطانيا التي تصل فيها النسبة إلى 30 في المئة، والولايات المتحدة إلى 33 في المئة.

وفي تعليق له ببرنامج "حديث القاهرة" في مارس المنقضي قال عيسى إن بعض نسب القاضيات في الدول العربية تصل إلى 42 في المئة (الجزائر) وتتجاوزها إلى 49 في المئة (لبنان) بينما لا تتجاوز في مصر نسبة الـ 1 في المئة. وكانت منظمة حقوقية مصرية قد دعت للتوقيع على وثيقة إلكترونية أطلقت قبل أكثر من شهر، تطالب بـ"تفعيل الدستور بشكل كامل لتولي النساء المناصب القضائية من دون تمييز ضدهن"، وقد استجاب لها أحزاب وشخصيات عامة.

وقال شريف جمال مدير البرامج السياسية في مؤسسة قضايا المرأة



قرار تعيين نساء في مناصب رفيعة سيساهم في تحقيق المساواة الكاملة في تولي الوظائف القضائية في جميع الجهات والهيئات



يعد تعيين مصريات في مناصب قضائية رفيعة سابقة في مجال القضاء المصري. ورغم أن الدستور المصري لم ينص على عدم شغل المرأة لمنصب قضائي، إلا أن نسبة مشاركة المرأة المصرية في مجال القضاء تعتبر الأقل على مستوى العالم العربي. وعادة ما يرافق تعيين نساء في مناصب قضائية جدل واسع من القضاة ورجال الدين.

● تونس - وصلت المرأة العربية منذ سنوات طويلة إلى كرسي القضاء وإلى مناصب متقدمة ورئاسة محاكم رفيعة المستوى، وكانت المملكة المغربية أول دولة عربية تمنح المرأة هذا الحق الذي يعد دستورياً.

ومن المفارقات أن تقلد المرأة المصرية مجروومة من شغل منصب قاض حتى القرن الـ 21 على رغم عدم وجود أي سند دستوري ولا قانوني ولا شرعي يجرمها من ذلك، إلى أن أتى مؤخرا ولأول مرة قرار تعيين النساء في مناصب قضائية بارزة، وذلك خلال اجتماع للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مع أعضاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية المعني بإدارة شؤون القضاء.

وأكد بيان صادر عن الحكومة المصرية "بدء عمل العنصر النسائي في مجلس الدولة (ممثل القضاء الإداري) والنيابة العامة (هيئة قضائية بارزة) اعتباراً من مطلع أكتوبر المقبل".



عمر مروان
وجود النساء لأول مرة في مجلس الدولة والنيابة استحقاق دستوري

واعتبر أن "القرار سيساهم في تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في تولي الوظائف القضائية في جميع الجهات والهيئات".

وقال عمر مروان وزير العدل إن "قرار بدء عمل العنصر النسائي في مجلس الدولة والنيابة غير مسبوق".

وأضاف الوزير أن "وجود النساء لأول مرة في مجلس الدولة والنيابة استحقاق دستوري، وتطبيق للمساواة بين الرجل والمرأة لأول مرة".

وعلى مدى سنوات طالبت منظمات حقوقية نسوية مرارا بضرورة تعيين المرأة في الهيئات القضائية التي لا تتولى مناصب فيها، وهي مجلس الدولة والنيابة الإدارية، وذلك وفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين المنصوص عليه في الدستور المصري. وتنص المادة 11 من الدستور المصري وتحديداً الفقرة الثانية على تعيين المرأة في الجهات والهيئات القضائية "على أن تكفل الدولة للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة وتعيين في الجهات والهيئات القضائية".

وقالت المحامية المهتمة بتمكن المرأة في المناصب العامة نيهال عبدالقدوس "إن كم المواد المنصوص عليها في الدستور والقوانين كبير جداً. لكن العدد المطبق في حياتنا صغير جداً، ولنا في الشارع والنساء عبرة".

وأشارت عبدالقدوس إلى أن وضع الشارع في مصر يعد نموذجاً لعدم تطبيق القوانين بدءاً من المرور إلى الإسغالات والاعتداء على الأملاك وانتهاج السلوكيات الخاطئة. وأشار في ذلك شأنه شأن حقوق النساء، ومنها التعليم والصحة وعدم التحرش وأيضا المناصب العامة. وأضافت أن الدستور يحمي الحقوق والقوانين تدعم، لكن لا التطبيق كاف ولا المجتمع مستعد.

وأكدت عبدالقدوس أن استعداد المجتمع لتقلد المرأة القاضية تتجاهله قوى عدة. فمن